



# نضال الشعب

غوتيريش:

«الكارثة» في غزة تمثل  
«انهياراً تاماً للإنسانية»  
يجب أن يتوقف هذا الكابوس»



العدد رقم (116)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2024/12/9

## لجنة «الإسناد المجتمعي» وصفة لتأيد الانقسام والإنفصال

افتتاحية  
العدد

الشرعية الفلسطينية وحكومتها من تولى مسؤولياتها ومهامها على قطاع غزة كما هو الحال بالضفة الغربية والقدس الشرقية.

مضافاً عليه إعادة احياء دور حماس في قطاع غزة من استمرار سيطرتها على الأمن والموارد المالية، مع علاقة هشّة بالحكومة الفلسطينية تذكرنا بحكومة اتفاق مخيم الشاطئ للتوافق الوطني عام 2014 التي انقلبت عليها بعد أشهر من تشكيلها، لكن الأهم بتشكيل هذه اللجنة هو صدورها بمرسوم رئاسي أي شرعنه عودة حكم حماس لغزة بدلاً من حكم بلا شرعية بعد انقلاب عام 2007.

لقد أترنا من منطلق المسؤولية الوطنية بعض الأسئلة المتصلة بتشكيل اللجنة ووظيفتها ودورها انطلاقاً من إيماننا بالأولويات الوطنية التالية:

- هل سيؤدي تشكيل لجنة الإسناد المجتمعي إلى وقف العدوان وإطلاق النار في قطاع غزة.
- هل سيؤدي تشكيل اللجنة وتسلمها لمهامها إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي الشامل من قطاع غزة بدون اقتطاع أي جزء منه بذرائع امنية.
- متى تبدأ اللجنة مهامها بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة أم بالتجاوز والتنسيق معه.
- أما السقف الزمني لعمل هذه اللجنة فإنه مفتوح ومشروط، إما بإجراء الانتخابات العامة، أو بالتوافق الوطني الذي لا يعني سوى فيتو من حماس سلفاً على انتهاء عمل اللجنة حتى لو استنفذت غرض تشكيلها.
- إن خيارنا كان ومازال قائماً على أن أي حل ينطلق أولاً من وقف العدوان على شعبنا في غزة والضفة الغربية والقدس، والانسحاب الشامل وغير المشروط من قطاع غزة، ومن وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة بقطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية، والولاية الجغرافية والسياسية والقانونية على هذه الأراضي هي لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين وحكومتها الشرعية التي ينبغي أن تمارس مهامها ومسؤولياتها وفقاً للقوانين الجارية على كافة الأراضي الفلسطينية وهي تقرر إذا ما كانت بحاجة لتشكيل لجان تخصصية لتمكينها من تحسين أداء مؤسساتها بالمجالات المختلفة.
- التقاطع مع مشاريع البدائل التي تحمل ذات الأهداف ليس خيارنا ولن يكون خيارنا الوطني المبني على قرارنا المستقل سوى تمسكنا بالشرعية الوطنية ومؤسساتها ولن تمر مشاريع فصل غزة عن باقي الوطن ، ولا فرض قيادة فلسطينية من خارج الشرعية والمؤسسات الدستورية الفلسطينية مهمتها التساوق مع مشروع الإجهاز على المشروع الوطني الفلسطيني والدولة الفلسطينية المستقلة.

نشرت وسائل الإعلام مسودة ورقة تلخيص مصرية للحوارات بين وفدي حركتي فتح وحماس باجتماع القاهرة مطلع الأسبوع الماضي، والتي أسهمت وسائل اعلام حماس بالترويج لها، بما في ذلك موعد توقيع الرئيس محمود عباس على مرسوم تشكيل اللجنة، في خطوة توحي أن هناك اتفاق تم برعاية الأشقاء بمصر، وأن حماس موافقة ومتفقة على ما تم التوصل إليه، وما تبقى هو مسؤولية الرئيس لإصدار المرسوم، للإيحاء أن حماس تعاملت بإيجابية مع مسعى الأشقاء بمصر ووافقت على تلخيصهم للحوار ومسؤولية التعطيل تقع على الرئيس محمود عباس لخلق شرح بالعلاقة مع الشقيقة وهو سلوك اعتادت عليه حماس في كل الحوارات السابقة.

ومع حملة الترويج لمسودة لما سمي بورقة لجنة الإسناد المجتمعي ضاع النقاش الجوهري عن طابع ومضمون الورقة ولكن الأهم من صاحب مشروع تشكيل لجنة لإدارة غزة وما هي وظيفة هذه اللجنة.

لقد عبرنا بوضوح موقفنا الثابت والمبدئي من المشروع الاماراتي الأمريكي الإسرائيلي الذي أجريت تعديلات شكلية عليه من الجانب الأمريكي في الورقة التي قدمت ثم 29 أكتوبر الماضي مع الحفاظ على جوهر ومضمون المقترح الثلاثي (الإماراتي الأمريكي الإسرائيلي)، والهدف الرئيس منه وضع قطاع غزة تحت اشراف دولي وعربي يتسلم المسؤولية الأمنية على قطاع غزة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ويشكل لجنة مدنية لإدارة قطاع غزة، ويؤسس قوة امنية فلسطينية جديدة بإشرافهم، وينشئ صندوق مالي تحت مسؤولية اللجنة الدولية يتغذى من أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة في الترويج وإسرائيل وتحول له شهرياً أموال المقاصة لاحقاً لتمويل مشروع فصل غزة عن سائر الأراضي الفلسطينية بتمويل فلسطيني.

المرحلة الثانية ألا تنقل صلاحيات اللجنة بقطاع غزة للسلطة الفلسطينية بالضفة إلا بعد إصلاحها وتغيير قيادتها، والأهم أن لا سقف زمني لهذه العملية.

إذا هذا هو أصل المقترح الذي يستهدف جوهرياً فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وشطب حل الدولة الفلسطينية المجمع عليه دولياً على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وخلق بديل للقيادة الفلسطينية يتماشى مع هذه المطالب.

مشروع ورقة الإسناد المجتمعي بني على تغيير بالشكل والآلية، لكن دون التغيير بالهدف النهائي من حيث الجوهر لأنه يوفر الآلية لفصل قطاع غزة، واستبعاد

# مستقبل سوريا يحدده الشعب السوري

## بقلم: محمد علوش

أما وقد وصلت الأمور في سوريا الى ما وصلت إليه، فإننا نقف الى جانب الشعب السوري الشقيق وحقه في تقرير مصيره ترسيخ حقوقه الوطنية الثابتة وبناء بلده على الأسس التي يراها، لا كما يراها أي أحد سواه.

وإن مستقبل سوريا لا يحدده إلا الشعب السوري نفسه، ونحن على ثقة أن هذا البلد العريق بشعبه العريق قادر على مواجهة كافة التحديات وتخطي الصعاب والوقائع الجديدة التي خلقتها الأزمة وتفاعلاتها على كافة المستويات، ونرى أن تحديد هوية سوريا الجديدة والحفاظ على تاريخها وموقفها المتقدم في خارطة الفعل السياسي الإقليمي أمر في غاية الأهمية ويجب تعزيز هذا الموقف والبناء عليه لترسيخ المكانة التي تستحقها، وضرورة اجتياز المرحلة الانتقالية التي ستعيشها سوريا بعد أن سقط نظام الحكم فيها، وهذا ما يدعونا للتأكيد أنه وإن سقط «النظام» فإن سوريا لم ولن تسقط أبداً، وستضي نحو ترسيخ مكانتها وبما يلبي أحلام وتطلعات كافة السوريين التواقين الى الحرية والديمقراطية.

الأمل أن تبقى سوريا موحدة وأن يحافظ السوريون على بلدهم موحداً وعينياً في مواجهة أي محاولة للتمزيق والتقسيم، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية والسيادة الوطنية والدولة كمنجز يحمي هوية سوريا ويعزز من ثقة الشعب السوري بالتغيير وبناء الديمقراطية السياسية والاجتماعية وإرساء دعائم الحرية والعدالة الاجتماعية.

ما تشهده سوريا، يعد تغييراً تاريخياً، حيث تطوّرت الأحداث بشكل متسارع في بلد كان دائماً ذو أهمية كبيرة في الجغرافيا السياسية على مستوى المنطقة، وما حدث كان مفاجئاً من العيار الثقيل، مع ديناميّة التسارع هذه، التي بدأت في حلب ووصلت إلى قلب العاصمة والإعلان عن تفكيك النظام ومغادرة الرئيس وعائلته الأراضي السورية.

هذه المحطة الفاصلة في حياة الشعب السوري، تؤكد ما نحذر منه دائماً أن الشعوب العربية تواجه تحدياً وجودياً مشتركاً وهو نفوذ القوى الاسلاموية المرتبطة بمشاريع دولية وإقليمية وبشكل أساسي مع الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الأطماع لدول إقليمية أخرى لها أجندات تستهدف البلدان العربية المختلفة وفي المقدمة منها سوريا، لذلك يأتي غياب القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية التي وقعت عليها آمال كبرى في التغيير وضمان المستقبل المنشود الذي يتطلع اليه الشعب السوري وشعوبنا العربية الأخرى. ولا يمكن تحقيق الحل السياسي للأزمة التي مرت وتمر بها سوريا عبر انتظار الحلول من الخارج، بل بالعمل الجاد في هذه اللحظة التاريخية من أجل توحيد الصفوف وتوحيد الجهود الوطنية السورية المخلصة في اطار قوى المعارضة الوطنية بالبحث عن سبل وخيارات ومعالجات وطنية وعقلانية تضع مصلحة الشعب السوري بكافة فئاته وشرائحه ومكوناته فوق كل اعتبار،

وتعزيز الإدارة الشعبية يرفض الخضوع والخنوع للإملاءات الخارجية التي تمليها القوى الاستعمارية بكافة اتجاهاتها في اطار مساعيها للنيل من وحدة سوريا والعبث بسيادتها الوطنية على الأرض السورية وتمزيق الوطن وتكريس الانتماءات المذهبية والطائفية والاثنية التي يراد منها تذيب الهوية الوطنية السورية.

في ظل هذه الأحداث وما سترتب عليها من تطورات ووقائع جديدة، يجب إيجاد تكثيف الجهود المشتركة من قبل كافة أطراف الحركة الوطنية والسياسية السورية لتعميق مبادئ وأسس الحل السياسي الشامل للأزمة السورية المتفاقمة والمتواصلة منذ عدة سنوات والتي وصلت الى ذروتها بالسيطرة الكاملة على الأراضي السورية وعلى مؤسسات الدولة ورحيل رأس النظام، وما نود التأكيد عليه هو الشراكة الوطنية الكاملة بالمساهمة الفعلية والفاعلة في إسقاط ما يتعلق بمخططات التقسيم ونهب المقدرات السورية، وفرض المشاريع التي لا تعبر عن إرادة السوريين، وبما يحفظ وحدة الأراضي السورية ووحدة القرار الوطني السوري المستقل والدولة الوطنية السورية.

نأمل أن لا تنال التطورات المتسارعة من وحدة وصلابة السوريين، ونحن على ثقة كبيرة بقدرتهم وبالإرادة الوطنية الشاملة التي يعبرون عنها بقدرتهم على حماية المقدرات والمنجزات السورية وتحقيق السلام والاستقرار في سوريا وتهيئة الظروف والمناخات الإيجابية التي تعزز من امكانية المصالحة الوطنية وتعزيز الحل السياسي والسلمي للأزمة التي أصابت سوريا.

كل ما نتطلع اليه أن يحافظ السوريون على مستقبلهم السياسي وأن يعمل الجميع من أجل مصلحة سوريا ووحدها الوطنية والسياسية والجغرافية، وافشال المخططات التقسيمية التي تستهدف تمزيق وتقسيم سوريا خدمة للأطماع المعلنة من أطراف عديدة وخاصة من قبل إسرائيل وما يطرحه تنبهاه بخصيص ما يسمى الشرق الأوسط الجديد.

نحن على قناعة أن الديمقراطية لا تحقق عبر الانقلابات العسكرية والعمليات الإرهابية ومن خلال المرتزقة من الجنسيات المختلفة الذين ارتبطت مصالحهم بمشروع تأمري ضد سوريا وضد المنطقة عموماً، وأمام اللحظات التاريخية المقلقة التي ينبغي التحرك العاجل لمعالجة الأزمة السورية ومنع الانهيار الذي لا يخدم سوريا ومستقبل المنطقة.

المنطقة مقبلة على متغيرات كبرى في ظل تسارع واتساع الأحداث التي تصنعها دوائر الإمبريالية لتصفية القضية الفلسطينية وإعادة رسم معالم منطقتنا الجيوسياسية، حيث تدفع الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية والإقليمية لتمزيق وتفكيك منطقتنا في إطار مخططات إعادة تشكيل ما يسمى الشرق الأوسط الجديد - أو الكبير، بأدوات تصنعها الإدارة الامريكية خدمة لأطماعها الاستعمارية القديمة والجديدة، وسوريا اليوم في قلب العاصفة والمنطقة عموماً تتهددها الخطر، وعلينا حماية بلداننا وشعوبنا من المخاطر الماثلة ومن التحديات المصرية التي بدأت تتكشف.

# 26 ألف إعاقة خلفها الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه المتواصل تحتاج الى تأهيل دائم

## خبراء بيوم ذوي الإعاقة العالمي: الاحتلال سبب انتشار الإعاقة وزيادة نسبتها في الأراضي الفلسطينية

### تقرير - نائل موسى

ما نسبته 9% من الأفراد البالغين من ذوي الإعاقة الحركية ولحوالي 3% من الأطفال دون الثامنة عشر من ذوي الإعاقة.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إن عدد الإصابات الجسيمة التي غيرت مجرى الحياة في قطاع غزة والتي تتطلب إعادة تأهيل مستمرة قُدرت بحوالي 25% من إجمالي عدد الإصابات، أي ما لا يقل عن 26,140 شخصاً، حتى 2024/11/24.

وأوضح "الإحصاء" أنه في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة أوضاعاً إنسانية كارثية، تفاقمت بسبب الدمار الواسع الذي طال البنية التحتية والخدمات الأساسية وتعرضهم لظروف النزوح المأساوية، بالإضافة إلى الصدمات النفسية الصعبة.

وقدر تقرير منظمة الصحة العالمية، حول تحليل لأنواع الإصابات الناجمة عن الحرب، في الفترة من 10 كانون الثاني إلى 16 أيار 2024، أن عدد الإصابات الخطيرة التي تتطلب رعاية وإعادة تأهيل مستمرتين في غزة، تتضمن هذه الحالات ما بين 13,455 و17,550 إصابة خطيرة في الأطراف، بالإضافة إلى 3,105 - 4,050 حالة بتر للأطراف، معظمها من الأطراف السفلية.

وأشارت التقديرات في التقرير ذاته إلى حوالي 2000 إصابة في الجبل الشوكي والدماغ، وقُدرت إصابات الحروق بنحو 2000 على الأقل. وتتطلب إصابات النخاع الشوكي والحروق معالجة فورية وإعادة تأهيل للوقاية من الآثار طويلة الأمد والتي قد ينتج عنها إعاقات دائمة.

ويلقي العدوان الإسرائيلي آثار كارثية على الأطفال في قطاع غزة، التي تتمثل في إصابات جسدية خطيرة، تترك آثاراً طويلة الأمد على صحتهم وحياتهم، قد يحتاجون إلى جراحات متكررة وعلاجات طبية مكلفة، كما أن الإصابات قد تؤدي إلى الإعاقة والعجز الدائم.

وأشارت تقارير وزارة الصحة إلى أن 70% من إجمالي الجرحى البالغ عددهم نحو 106 ألف، هم من الأطفال والنساء.

فيما ذكرت منظمة "إنقاذ الطفل" نقلاً عن اليونسيف في كانون الثاني 2024، أنه تم تسجيل بتر أطراف أكثر من 1,000 طفل، بمعدل أكثر من 10 أطفال يومياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان.

كما تفاقمت أوضاع المصابين بسبب التدمير الممنهج للمستشفيات ومراكز إعادة التأهيل، والقيود الصارمة إلى إجلاء المرضى والدخول المحدود

أحيا الشعب الفلسطيني كسائر الأمم المتعدنة، الثالث من كانون اول، اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي خصصته الأمم المتحدة منذ عام 1992 لدعم هذه الشريحة، فيما ترتفع في صفوفه الإعاقة بكافة أشكالها مسجلاً نسب غير مسبوق عالمياً جراء الاستهداف الإسرائيلي للسافر والممنهج لأبنائه.

وعالمياً، يهدف هذا اليوم إلى زيادة الفهم لقضايا الإعاقة ودعم التضاميم الصديقة من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة الوعي في إدخال أشخاص لديهم إعاقات في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفيما نظمت فعاليات هذا العام تحت شعار «تعزيز قيادة الأشخاص ذوي الإعاقة لمستقبل شامل ومستدام»، يكابد الفلسطينيون وسط الكارثة لتوفير الغذاء والماء والدواء وبسط سبل الحياة لذوي الإعاقة الذين بات مؤخرًا يتزايد عددهم بألاف سنوياً.

وتؤكد مختلف الدراسات والأبحاث والاحصائيات المختصة، أن الاحتلال هو مسبب الإعاقة الأول بين أبناء الشعب الفلسطيني منذ عام 1987، وأن الأسباب المرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية والحروب كانت السبب في أحداث إعاقة واحدة على الأقل لحوالي 6% من الأفراد 18 سنة فأكثر، 8% في قطاع غزة مقابل 4% في الضفة الغربية حتى نهاية العام الماضي وتفاقمت خلال العام الجاري الذي يشك على الانتهاء.

ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة 2024، على خلفية تطورات عالمية محورية، من قمة المستقبل إلى القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية القادمة، وتستكمل هذه القمم العالمية الرئيسية بعضها البعض في توفير خارطة طريق مستمرة نحو السلام والتنمية الشاملة والمستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتزايد معدلات الإعاقة في فلسطين على نحو لافت.

ورغم أن التقليل من معدلات الإعاقة يعد هدف هام في مجال الصحة العامة ورعاية الصحة، إلا أنه ومنذ عام 2007 ولغاية عام 2017 تضاعف عدد الأفراد ذوي الإعاقة في قطاع غزة من 24,608 ليصل 48,140 فرداً. وحسب التقرير الصحي السنوي في قطاع غزة للعام 2022 بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة المسجلين 55,538 فرداً وتشكل الإعاقة الحركية 47% منها. وكانت الإجراءات الإسرائيلية والحرب في قطاع غزة سبباً في الإعاقات الحركية لحوالي 2000 فرداً بالغاً مشكلة

غزة يعانون من الاكتئاب، وترتفع مستويات أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بين الفئات العمرية الأصغر سناً (بين 18 و29 عاماً) وإن أعلى نسبة في نطاق الصعوبات الوظيفية بين الأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة في قطاع غزة كانت القلق حيث بلغت حوالي 13%.

وبهذه المناسبة العالمية، نظم الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، بالشراكة والتعاون مع اللجنة التنسيقية للمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وقفات تضامنية وإسناد مع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة والمخيمات بعنوان: "أوقفوا الحرب على غزة". ضمن فعاليات أخرى شملت عدة مدن وقال نائب محافظ طولكرم فيصل سلامة، إن تعليمات الرئيس لمجلس الوزراء تقضي بتطبيق القانون الخاص لذوي الإعاقة، لافتاً إلى ما قدمته هذه الفئة من تضحيات، فسقط منهم الشهيد والأسير والجريح من أجل هذا الوطن، فلهم كل الاحترام والجميع يقف معهم بتطبيق القانون الخاص بهم.

وأكد أن مكتب المحافظ يرفع باهتمام هذه القضايا، جنباً إلى جنب مع فئات العمل الوطني والمؤسسات الشريكة، موجهاً الشكر لاتحاد المعاقين بطولكرم والوطن الذي يرفع ويقدم الخدمات الإنسانية لهم بدوره، قال عضو اللجنة التنسيقية العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في طولكرم ظافر حسونة، إن هذه الوقفة تأتي إحساساً وشعوراً حقيقياً من المجتمع تجاه هذه الفئة التي تحتاج إلى كل دعم وإسناد من الجميع.

وفي يومهم العالمي، قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن ذوي الإعاقة من أبناء شعبنا الفلسطيني يعانون بصبر وصمود تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الإجرامية.

وأضاف، أن الاحتلال، بممارساته الوحشية من قصف وتدمير واعتداءات مستمرة، تسبب في زيادة أعداد ذوي الإعاقة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 90% من الحالات التي فقد فيها الفلسطينيون أطرافهم كانت نتيجة مباشرة للجرائم التي ارتكبتها جيش الاحتلال، خاصة في قطاع غزة، خلال حروبه المتعاقبة وآخرها حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وأشار إلى أن هذه الجرائم لم تقتصر على استهداف حياة الفلسطينيين وأجسادهم فحسب، بل امتدت إلى فرض حصار خانق يحرم أصحاب الاحتياجات الخاصة من أبسط حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحصول على العلاج اللازم والأدوية الضرورية. وأكد المجلس الوطني أن ما يتعرض له شعبنا، وبالأخص ذوو الإعاقة، يمثل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين الدولية والإنسانية، داعياً المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية، والعمل الجاد على وقف هذه الجرائم ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته المتكررة.

وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة التنظيمات الشعبية واصل أبو يوسف، ضرورة طرق جميع الأبواب لمنح الجرحى ذوي الإعاقة أبسط حقوقهم، وهو الحق في تلقي الرعاية الصحية والعلاج الذي بات مستحيلًا تحت القصف والتجويع والتدمير الممنهج للمستشفيات في غزة.

ودعا إلى المزيد من العمل والجهد المشترك مع المؤسسات الدولية الفاعلة في هذا المجال، للضغط على الاحتلال وإيجاد حلول ذات فاعلية تساهم في تخفيف معاناة هذه الشريحة، ووقف هذا النزيف المستمر للمقدرات البشرية الفلسطينية.

للأجهزة المساعدة مثل الكراسي المتحركة، والعكازات، والمعينات السمعية، والنقص الحاد في المواد الطبية والمستهلكات الأساسية.

وحد العدوان الممنهج على المنشآت الصحية والكادر الطبي من قدرة النظام الصحي على تقديم العلاج الضروري للمصابين، خاصة أولئك الذين يعانون إصابات خطيرة، كما أصبح الوصول إلى العلاجات الأساسية والخدمات التخصصية أمراً شبه مستحيل، ما يساهم في تفاقم حالتهم الصحية ويضع أرواحهم في خطر شديد.

واليوم، هناك 17 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى يعمل بشكل جزئي، في حين أن الرعاية الصحية الأولية كثيراً ما يتم تعليقها أو يتعذر الوصول إليها بسبب انعدام الأمن والهجمات وأوامر الإخلاء المتكررة. كما توقف المركز الوحيد لإعادة بناء الأطراف وإعادة التأهيل في مجمع ناصر الطبي عن العمل منذ كانون الأول 2023، بسبب نقص الإمدادات واضطرار العاملين الصحيين المتخصصين إلى النزوح، وأصيب لاحقاً بأضرار بعد الهجوم الإسرائيلي على المستشفى في شباط 2024.

وتعدّ دولة فلسطين من البلدان التي ترتفع فيها نسبة ذوي الحاجات الخاصة، مقارنة بحجم سكانها؛ ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات التعسفية التي يمارسها المحتل الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ فمنذ انتفاضة عام 1987، ارتفعت أعداد المعاقين سريعاً نتيجة إفراط الاحتلال في استخدام القوة بكل أشكالها ضد أبناء الشعب الفلسطيني؛ فقد استخدم الرصاص الحي المعدني والمخلف، وابتكر سياسة تكسير العظام؛ ما أدى إلى إضافة نحو عشرة آلاف شاب إلى صفوف المعاقين؛ هذا عدا عن النتائج التي أسفرت عنها «انتفاضة الأقصى» والحروب التي تعرض لها قطاع غزة، والقمع المتواصل الذي يمارسه جنود الاحتلال لقمع مسيرات المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية ضد الجدار والاستيطان والتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال ومسيرة العودة الكبرى.

وقبيل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تشرين أول 2023، قدر عدد الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين بحوالي 115 ألف فرداً يشكلون ما نسبته 2.1% من السكان، بواقع حوالي 59 ألف فرداً من سكان الضفة الغربية، يشكلون 1.8% من إجمالي سكان الضفة ونحو 58 ألف فرداً من سكان قطاع غزة يشكلون 2.6% من إجمالي سكان قطاع غزة. في حين شكلت نسبة الإعاقة بين البالغين (18 سنة فأكثر) 3%، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و3.9% في قطاع غزة.

ويواجه الأفراد ذوي الإعاقة تحديات كبيرة حيث يتعرضون للمخاطر نتيجة للظروف القاسية التي تترافق مع العدوان الإسرائيلي والظروف غير الصحية وغير المواتية في أماكن النزوح إضافة لنقص الرعاية الصحية وعدم قدرتهم للوصول للخدمات الصحية.

والمعاقون: هم الأشخاص الذي يعانون من صعوبات بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأجل؛ وكذلك الحواجز والمواقف والبيئات المختلفة، التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين وتشمل إعاقة البصر، السمع، الحركة واستخدام الأيدي؛ إعاقة التذكر والتركيز، إعاقة التواصل.

كما إن الصحة النفسية تعتبر واحدة من أكثر المجالات تأثراً خلال الحروب والنزاعات، والحرب على قطاع غزة والأثر النفسي للحروب على السكان في غزة يمكن أن يكون كبيراً ومدمراً. وفقاً لمسح الظروف النفسية الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع البنك الدولي تبين أن أكثر من ثلثي الأفراد في قطاع

# فلسطين. لبنان. سوريا.. كرة نار تندرج

## بقلم: د. فريد إسماعيل

وقف إطلاق النار في لبنان. كما وأن بناء الشرق الأوسط الإسرائيلي الجديد القائم على مخطط تحقيق حلم إسرائيل الكبرى في إطار العالم الأمريكي الترامبي، يتطلب إخضاع كل من يناهض هذا المشروع أو يقف إلى جانب شعب فلسطين وقضيته الوطنية. فتوقيت اشعال النار في سوريا لم يكن منعزلاً أبداً عن مخرجات الجبهات في غزة ولبنان. كذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال انشغال روسيا في الحرب الأوكرانية في محاولة لتصفية الحساب معها واحراجها لعدم تمكنها من تقديم مساعدة فعالة للجيش السوري.

نعود هنا إلى الوعد الذي قدمه الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب بإنهاء الحروب. هو فعلا يرغب بإنهاء بعض الحروب ليس إيمانا منه بالعدالة أو بحق الشعوب في تقرير المصير والعيش بكرامة أو احتراماً منه لحياة البشر، وإنما ليتفرغ للحرب الوحيدة التي تؤرقه وهي التصدي للعلاقات الصيني الذي يفرض نفسه على الاقتصاد العالمي، فهناك حرب ترامب الحقيقية، تلك الحرب التي تهدد بإسقاط الهيمنة الأمريكية المتوحشة على مصائر الأمم والشعوب. فجنوب شرق آسيا وبحر الصين والصين- كابوس يجثم على صدر ترامب وهو عقده الأساسية.

لذلك فإن الوعد الترامبي بإنهاء الحروب يعني تقسيم المقسم مما يصب على صعيد منطقتنا في مصلحة الحلم الصهيوني بقيام دولة إسرائيل الكبرى المهيمنة على ثروات المنطقة وخيراتها. لذلك هناك خشية كبيرة من أن يكون ما يحصل في سوريا هو الشروع في تنفيذ مخطط تقسيمها إلى دويلات طائفية وعرقية. فطبيعة تطور الأحداث تشير إلى أنها لا يمكن أن تكون وليدة قرار منفرد من هيئة أو مجموعة بذاتها وإنما تقف خلفها قوى كثيرة ودولا عديدة. فبعد إيران التي عملت على مدى سنوات على تغيير التركيبة الديموغرافية لبعض المناطق في الجغرافيا السورية، عملت تركيا على فرض الطابع التركي على مناطق سيطرتها ونفوذها في الشمال السوري، وتجد في الوضع الحالي فرصة تقربها من تحقيق الحلم بالسيطرة الكاملة على مناطق الشمال أو حتى ضمها مستقبلاً. كما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر في هذه الأحداث بتوسيع دائرة سيطرة قوات قسد الكردية التي تدعمها في ريف الرقة ودير الزور وصولاً إلى البوكمال و الحدود العراقية، وبذلك تحقق الولايات المتحدة هدفاً استراتيجياً لإسرائيل وهو قطع طريق طهران بيروت. أما إسرائيل التي يصب كل ما يحصل حتى الآن على الأرض السورية في مصلحتها، فإنها تجد أن الوقت أصبح سانحاً للتوسع والسيطرة على منطقة تعتبرها عازلة في الجولان بحجة الحفاظ على أمنها.

إن ما يحصل في سوريا اليوم لا يمكن فصله عن المشهد العام، لكن مفاعيله بدأت تظهر في فلسطين ثم لبنان والآن في سوريا. والخشية اليوم أن نكون أمام مرحلة دموية جديدة وطويلة يدفع ثمنها الأبرياء والمصالح الوطنية والعربية.

من فلسطين إلى لبنان إلى سوريا تندرج كرة النار. فليس من قبيل الصدفة أن تصعد دولة الكيان حربها على لبنان بعد أن أكملت فعلياً احتلالها لقطاع غزة بعد تدميره، وأقرت تشريعات تمثل في جوهرها عملية ضم فعلي للضفة الغربية وما رافق ذلك من حرب إبادة جماعية في غزة وحرب استيطان في الضفة. كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن يشتعل الوضع في سوريا مباشرة بعد الاتفاق على وقف لإطلاق النار في لبنان أساسه القرار الدولي 1701 والورقة الأمريكية. فما أن تنخفض وتيرة الحرب في مكان من منطقتنا العربية حتى تشتعل في مكان آخر. حروب أهدافها تتنوع بين الاحتلال والضم والسيطرة والنفوذ تتنازعها دول العالم والاقليم، والأرض أرضنا والاطوان أوطاننا. فمنطقتنا اليوم هي ضحية موقعها الاستراتيجي المتحكم بسلاسل الإمداد من طرق وممرات إقتصادية عالمية، كما هي ضحية ضعف النظام العربي وترهله وابتعاده عن مصالح شعوبه وارتهاه لإملاءات دول خارجية دولية وإقليمية. نحن ضحايا صراعات الآخرين وضحايا الأحلام الصهيونية ومحاولات بناء شرق اوسطهم الجديد، كما نحن ضحايا الرؤية الأمريكية لعالم جديد على طريقتهم. فهم يسابقون الزمن لتحقيق هذه الأهداف قبل اكتمال عقد العالم المتعدد الأقطاب الذي يربعهم، لأن من شأنه أن يعيد التوازن ويحقق العدالة ويقلص أو يوضع حداً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها على مصائر الشعوب ومقدرات الأوطان.

ماذا يريد الرئيس القادم ترامب من شرق اوسطنا الذي تتقاذفه كرة النار المتنقلة من بقعة إلى أخرى، وهو الذي وعد العالم بإنهاء الحروب، وما المقصود بإنهاءها، والولايات المتحدة كانت من اشعلها أو وقف خلفها وساهم في صب الزيت عليها.

لكن قبل ذلك نعود إلى الترابط بين انتقال كرة النار من فلسطين إلى لبنان ومن ثم إلى سوريا. بالطبع تبقى فلسطين أم القضايا، ومنها يحلم ننتياها بالانطلاق نحو شرق اوسطه الجديد. لذلك فهو يكذب ويراوغ ويناقض نفسه دون خجل، لكنه طيلة فترات حكمه عمل على مجموعة من الأهداف تخدم استراتيجيته ومنها البقاء في السلطة واستبدال النخب في إسرائيل بتعزيز هيمنة تحالف اليمين القومي والديني الداعي للاستيطان في « أرض إسرائيل الكاملة» على حد زعمهم، وضم الأراضي الفلسطينية لا سيما الضفة الغربية. وما تصريح سموتريتش عن تخصيص أكثر من 23 ألف دونم من الأراضي في الضفة للاستيطان إلا دليلاً على ذلك. فنتياها بعد اعتباره أنه حقق عدداً من الأهداف الاستراتيجية من خلال حرب الإبادة واحتلال القطاع وشن حرب استيطان بشعة في الضفة، انتقل في حربه إلى ساحة أخرى وهي لبنان والتي توقفت بتوافق على تنفيذ القرار 1701 والذي من شأنه أن يبعد حزب الله إلى الشمال من نهر الليطاني، وينهي ما اعتمد على تسميته « وحدة الساحات». أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل، فهما يؤمنان بأن نتائج الحرب على غزة ولبنان تشكل فرصة لتحجيم النفوذ الوجود الإيراني في سوريا بشكل جوهري. ولذلك لا عجب في أن تشتعل النيران في سوريا مباشرة بعد

# هل سيكتب «السلح النووي» نهاية صراع القوة؟

بقلم: خليل حمد

لم تقرأ واشنطن رسائل بوتين التحذيرية بشكل صحيح، أو ربما لا تريد أن تقرأها. وزارة الحرب الأمريكية تحدثت عن ضرورة «تعديل استراتيجية الردع النووي الأمريكي» في ظل ما أسمته تنامي «التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والتي يفرضها خصومها النوويون». لغة الخطاب الأمريكية في أواخر عهد الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن تستعيد بشكل متطور سباق «الأزرار النووية» عام 2018، بين الرئيس العائد إلى البيت الأبيض دونالد ترامب ورئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون.

المواقع الإخبارية والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي الأمريكية انشغلت بشرح سيناريوهات أي مواجهة نووية محتملة مع بيونغ يانغ. ما شكل الضربة الأولى؟ وكما حجم التدمير الذي يمكن أن تخلفه؟ وكما من الناس سيموتون تبعاً؟ وكما من الوقت يملك العالم قبل أن يتحول نصفه على الأقل إلى رماد؟ وأسئلة أخرى كثيرة تفتقر وقوع مواجهة نووية بين قوتين تمتلكان هذا السلاح، بغض النظر عن عدد الرؤوس النووية لدى كل منهما، ففي النتيجة لن تضطر أي دولة في العالم، أو لن تمتلك الوقت، لاستخدام كل ما تملكه من رؤوس نووية إذا وقعت الكارثة.

الخطر اللافت أن هذه المقاربة الإعلامية، المدعومة بمعلومات عسكرية وسياسية أمريكية، تعكس رؤية متجذرة في دوائر القرار الأمريكية بأن «المعركة النووية» قادمة في يوم من الأيام. يشي هذا الأمر للقارئ المدرك خبث العقلية الغربية، بأن هناك قراراً مؤجلاً من الولايات المتحدة بأنها في لحظة ما، ستدفع قوة نووية ما، للبدء بالحرب الفتاكة.

ما بعد انتهاء الحرب الباردة، كان هناك سعي لتحويل الطاقة النووية إلى الاستخدام السلمي فقط. عملت القوى العظمى النووية على الحصول على تعهدات من دول العالم بعدم تطوير أسلحة نووية، ولا تزال هذه القوى تمارس ضغوطاً على كل من يريد امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، لكنها هي نفسها لا تلتزم بهذا الأمر، فتعهدات تخفيض مستويات أسلحة الدمار الشامل تواجه تحديات جسيمة في ظل صراع النفوذ والمصالح، وفي ظل مخاض تغير ميزان القوى العالمي الذي نشهده في الوقت الحالي.

كل ما سبق لا يعني أننا مقبلون حتماً على حرب نووية ستؤدي إلى إبادة نصف البشرية في أحسن الأحوال، لكن الخطر يبقى قائماً ما بقيت هذه الأسلحة موجودة. وأمام الإبقاء على السلاح النووي أو التخلص منه، يبرز رأيان في العالم: يقول الأول إن «الردع النووي يساهم في خفض عدد الحروب بالأسلحة التقليدية»، وهو ما يمكن التشكيك به من جراء عدد الحروب التي يشهدها العالم اليوم، ويُضيف أصحاب هذا الرأي إن «أي دولة نووية تخشى هذا النوع من الحروب لأنها ستتجرع السم نفسه، وبالتالي فإن وجوده ردعي لا أكثر». ويقول الثاني إن «عالمنا خالياً من السلاح النووي سيكون أفضل وأكثر أمناً»، خاصة وأنه «سبق واستخدمت واشنطن هذا السلاح رغم علمها بخطورته وقوته التدميرية»، لكن قراراً من هذا النوع يحتاج إلى اقتناع كل القوى الكبرى أن المستقبل إما يكون للجميع معاً وإما لا يكون أبداً. فهل وصلت تلك القوى إلى هذه القناعة؟

لا أحد يعرف اللحظة التاريخية التي انقلبت فيها مفاهيم العالم من «نزع أسلحة الدمار الشامل» إلى تلويع بـ «الحرب النووية». خطورة الكلمة وحدها كفيلة بأن يتخيل الإنسان الآلاف في «هروشيما» و«ناغازاكي»، على الرغم من أن القنبلتين اللتين تم استخدامهما في هاتين المدينتين كانتا «بدائيتين» أمام ما يمكن أن تفعله قنابل اليوم النووية بالبشرية.

طبيعة السلاح التدميرية، وخطورة استخدامه، ومحاضر الحديث عنه، أمور تدرکها القوى التي تمتلك هذا النوع من الأسلحة بالتأكيد حتى الآن: الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والهند، وباكستان، وكوريا الديمقراطية، و«إسرائيل»، تمتلك ما يتجاوز مجموعه 13 ألف رأس نووي، لكن الغالبية العظمى من هذه الرؤوس النووية هي بحوزة واشنطن وموسكو. الخطير أن الحديث عن احتمالات استخدام السلاح النووي يصدر مؤخراً من هاتين العاصمتين. المسافة الجغرافية البعيدة في الحروب النووية ليست عائقاً، بالعكس، تشكل المسافات المتقاربة أزمة في هذا النوع من الحروب، إذ من الممكن أن يكون الأذى الذي يلحق بالمهاجم نتيجة لسلاحه هو وليس لسلاح الخصم. الأمر ينطبق على الهند وباكستان، الجارتان المتوترتان دائماً، والأمر ذاته يُفقد السلاح النووي بيد الاحتلال الإسرائيلي جزءاً كبيراً من فاعليته، إذا ما افترضنا أن تل أبيب تمتلك قرار استخدام لمصلحتها هي، وليس في إطار دورها الوظيفي خدمة للغرب الاستعماري وعلى رأسه الولايات المتحدة. بالمنطق الجغرافي والسياسي أيضاً، لا خشية على فرنسا وبريطانيا من أسلحتهما النووية، الأخطر هو اندلاع مواجهة نووية بين معسكري الشرق والغرب، تحديداً بين روسيا والولايات المتحدة. لكن إدراك القوى لخطورة السلاح الذي تمتلكه لا يعني إطلاقاً أن لا تضطر لاستخدامه، أو أن لا ترغب بذلك، وإلا فلماذا صنعتها أساساً؟ في لحظة إدراك من الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب العالمية الثانية يجب أن تنتهي حالاً قبل أن تبدأ موازين المعركة بالانقلاب، اتخذت إدارة الرئيس هاري ترومان قرارها وألقت قنبلتين نوويتين على المدينتين اليابانيتين، وأنهت حياة 80 ألف إنسان بضربة واحدة، و60 ألفاً آخرين بتأثير الإشعاع الذي نجم عن القنبلتين. حدث ذلك فقط عندما انتهت خيارات واشنطن التي كانت فكرة الانتصار في تلك الحرب مصيرية بالنسبة لها.

قراءة المشهد المؤلم بعقل بارد تؤدي بنا إلى الخروج بنتيجة واحدة: «ليس من الحكمة تحت أي حال أن تضغط على دولة تمتلك قوة نووية وتوصلها إلى مرحلة انعدام الخيارات في معركة مصيرية» ذلك من شأنه أن يقودها إلى استخدام الخيار الذي لا يجب أن يكون خياراً، السلاح النووي، ففي المعارك الكبرى لا توجد «هزائم يمكن ابتلاعها». أوكرانيا بالنسبة لروسيا شيء من هذا القبيل، ولهذا أمام ضغوط أمريكية وغربية تتجاوز الخطوط الروسية الحمراء في تسليح كييف، استل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «تعديل العقيدة النووية» خياراً تحذيرياً أخيراً ربما في وجه التمادي الغربي.

# أوهام نتنياهو ورهانات ترامب الخاسرة

## بقلم: عايدة عم علي

وبينما تعيش المنطقة مخاضاً عسيراً وخطيراً، لكن المولود المشوه الذي أرادته نتيناهو، وداعموه لن يكتب له الولادة في شرقنا، فالمولود المنتظر سيكون سليماً من العلل والعيوب، فالدماء التي روت ترابه لا بد وأن تشرق وتزهو أمناً وسلاماً، لا رضوخاً واستسلاماً.

نتيناهو يعيش اليوم نشوة أوهامه وإجرامه، وهو يراقب قصف المنازل والمدنيين العزل، في فلسطين ولبنان وقصف اليمن وسورية متوهماً أنه سيعيد الاعتبار لمفاهيم الهيمنة والسيطرة الإقليمية الإسرائيلية، وسيتمكن من إعادة ترتيب المنطقة وإحداث تغيير استراتيجي بعيد المدى، في شرق أوسط جديد زعم أنه سيتمكن من صناعته.

الداخل الإسرائيلي يغلي، واستعادة أسرى الاحتلال همهم الأول، لكن نتيناهو لا يأبه لذلك ويستمر في عدوانه علّه يحقق النصر بقتل المدنيين وهدم المزيد من المنازل فوق رؤوس الأطفال والنساء والشيوخ.

رئيس حكومة الاحتلال ليس يدور في حلقة الفشل المغلقة والكذب، فالعجز عن تحقيق أهداف الحرب، خلق حالة انعدام ثقة في المجتمع الإسرائيلي، بالقيادة السياسية وبجيش الاحتلال.

وما حصل ويحصل مؤخراً رسخ العقيدة داخل المجتمع الإسرائيلي بعجز جيشهم عن حماية المستوطنين، و7 أكتوبر بات يعتبره الجمهور الإسرائيلي نذير شؤم للمستقبل القاتم.

حرب الجوع والأمراض التي ينشرها الاحتلال في شوارع غزة امتهان للكرامة الإنسانية وكل شرائع وقواعد القانون الدولي والإنساني، وسترد على أصحابها، وليس مبالغة بالقول إن نشوة نتيناهو بكل ذلك مؤقتة وحلمه التوسعي وشرق أوسطه الجديد حرقته سيحرقه الصمود والنضال الفلسطيني ومن المسافة صفر. فالصمود والتمسك بالثوابت لم يطرأ عليها أي تغيير واستمرت قافلة الطوفان والتحرير تعمد على أشلاء الشهداء بالمقابل يعيش قطاعان المستوطنين في حالة أزمة وانعدام الأمن وتدهور مجريات الحياة الطبيعية وأزمة ثقة داخلية يعيشها المجتمع الصهيوني وانقسام حاد بينه.

اليوم بعد 14 شهراً ما زالت المقاومة فاعلة ومازال أسرى الكيان في حوزتها وسكان غزة في مناطقهم رغم الدمار إلا أن هذا الشعب العظيم أثبت أنه على قدر أهل العزم، والعزم أساس النصر، كذا هي حركة التاريخ عندما يتجاوز الطغيان والعدوان الحدود الإنسانية في استهداف البشر والشجر والحجر والحياة برمتها يقابله أصحاب الأرض بملمحة كفاح وصمود لها ما بعدها في حركة التاريخ وسنة التبدل وزوال المحتلين هي التي تتحقق.

على الرغم من تقديم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في الولايات المتحدة عروضاً لوزارة الدفاع الأميركية من أجل إرسال قوات مرتزقة خاصة بهذه الشركات للانتشار في شمال قطاع غزة للقيام بحمايتها والمشاركة في استلام وتوزيع المساعدات الغذائية يسمح لإسرائيل بالبقاء في تلك المنطقة، كشفت مجلة «غلوبز» الإسرائيلية في 28 تشرين الثاني الماضي إن أشهر شركات تجنيد المرتزقة المتنافسة هما شركة «كونستيليز» وشركة «اوربيز» حيث ترغب كل منهما بالقيام بهذه المهام التي ستجعل قوات المرتزقة تحل مكان جيش الاحتلال الإسرائيلي في شمال القطاع بشكل خاص لأنه متاحم لمستوطنات الغلاف لحمايتها.

لكن كل هذه التوجهات الوحشية لاستخدام الاحتلال الإسرائيلي المرتزقة في قطاع غزة بتمويل أميركي-ألماني وإشراف من وزارة الدفاع الأميركية والمخابرات الألمانية لن تحقق أهداف إسرائيل في القطاع، فانحصار اليمنيين على مرتزقة «بلاك ووتر» في العقد الماضي واستسلام عدد من هؤلاء وفرار الآخرين خير دليل.

وخلافاً لتوقعات الرئيس الأميركي المنتخب ترامب وبعد ما فرضه من التطبيع في المنطقة بين بعض الأنظمة وإسرائيل وما خلفه ذلك، لا بد أن ترامب سيواجه جدول عمل يجد فيه نتيناهو المفضل لديه حتى عام 2020، أصبح مجرماً مطلوب القبض عليه من محكمة الجنايات الدولية، بل إن العالم كله يندد بالكيان الذي أصبحت جبهته الداخلية تواجه أسوأ أزماتها بين الأحزاب وبين المستوطنين وداخل الجيش، وهذه كلها عوامل لن تجعل طريق ترامب سهلاً في دفع ما يرغب فيه، فالكيان مصاب بجراح كثيرة وبحالة ضعف ناهيك عن أن الأهداف لم تتحقق خلال الشهور الماضية.

الاحتلال يتظاهر بأنه يحقق النصر المطلق ويوهم المجتمع الفاشي العنصري بأنه تمكن من القضاء على المقاومة في قطاع غزة لكنه في الواقع يخفي الفشل المطلق.

والمتابع لسجل المحتل يرى انه بعد كل عدوان يشنه أو بعد كل هزيمة يتكبدها، يلجأ إلى خطة الاستعانة بقوة ونفوذ القوى الغربية وفي مقدمها الولايات المتحدة لكي تقود عملية فرض حلول سياسية في الجوار أو في داخل الأراضي المحتلة، بهدف إطالة بقائه ومنع انهياره وهذا يدل على الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة وعزيمة وتضحيات جسام في سبيل تحقيق المشروع الوطني وحقوقه المشروعة الثابتة.

## كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

حان وقت نبذ «الدروشة»  
والارتهان لـ «الأجندات»

يواجه الشعب الفلسطيني وقضيته ونضامه السياسي مرحلة تعتبر الادرق والأهم في هذه المرحلة التاريخية ، حيث الاقليم كله يقف على برميل بارود متفجر، فيما العالم أيضا كشف عن تخليه عن الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وكشف أيضا عن زيف الشعارات إزاء تمسكه بحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والحريات، وغيرها من الشعارات التي سقطت مع أول يوم من العدوان على قطاع غزة ، كل هذا يساهم في وضعنا اليوم أمام مرحلة جديدة فيها من التحديات الكثير، حتى شعار المقاومة الذي رفع ووحدة الساحات بدأ يتفكك ، فها هي الساحة اللبنانية ذهبت منفردة باتفاق مع الاحتلال ، وإيران تمد الأيدي الى امريكا على امل تسوية الملفات ، بينما تركت فلسطين فريسة تذبذب حتى اللحظة . كل حركة وطنية وحركة تحرر تمر بمنعطفات إذ لم تحسن تقدير الموقف وارتفعت لأجندة اقليمية سرعان ما تتخلى عن الحليف مقابل تحقيق مصالحها في الباطن، وتبقى ترفع الشعارات أمام الجماهير التي تجذبها لغة العاطفة مع تبرع العديد ممن يطلق عليهم محلي السياسة بالدفاع عن تلك الشعارات في أفخم الاستوديوهات مدفوعة الاجر.

أمام حركة حماس التي تعتبرها الحركة الوطنية الفلسطينية جزءا من النسيج الوطني والاجتماعي، أن تجري مراجعة سياسية، على أساس الانخراط في الحركة الوطنية الفلسطينية، بإعلان واضح عن انتهاء الانقسام، وتسليم ملف المفاوضات حول غزة لمنظمة التحرير الفلسطينية فالقطاع شأن وطني عام وليس حزبي، وأن تجنب الحركة نفسها والشعب بغزة المآسي والآلام، وأن تستفيد من تجربة حزب الله الذي سلم الملف للدولة اللبنانية.

العالم كله ما زال بانتظار ساكن البيت الأبيض الجديد، الذي لا أحد يستطيع التنبؤ بتصرفاته السياسية الفعلية على وجه اليقين، رغم ان ترامب معروف بالصفقات لكنه بذات الوقت يحمل العديد من الملفات التي تركتها الإدارة البائدة كألغام في طريقه.

ان هذا الوقت الذي تحتاج فيه القضية الفلسطينية إلى رفع شعار الوحدة الوطنية كخطوة ملحة وهامة بعيدا عن المزايدات الحزبية، ولعل الرئيس الفلسطيني أول من أدرك خطورة الوضع الإقليمي والدولي، فاتخذ بحكمة ومسؤولية وطنية قرار الإعلان الدستوري ليرسي أيضا قواعد ديمقراطية ومؤسسية حول السلطة، والنظام السياسي، ولمجموعة من الاعتبارات السياسية الأخرى.

فهل تمتلك حركة حماس الشجاعة وتبتعد عن الدروشة السياسية وتعلن بإنهاء الانقسام، وتنفك عن عقدها الاخوانية وتدخل منظمة التحرير الفلسطينية لتكون جزءا من النظام السياسي الفلسطيني.

وأيا هل تمتلك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الشجاعة والحكمة وتبدأ بحوار جاد ومسؤول مع حركة حماس، ولتفسح حركة فتح الطريق ولتسلم راية الحوار للمنظمة، فالملفات التي تتفاوض عليها الحركتان اليوم ملفات وطنية وليست محاصصة حزبية.

على الهامش لم تمتلك الفصائل الفلسطينية الشجاعة للتعبير بوضوح عن الإعلان الدستوري، ولم تصدر شيئا حوله سليا أو إيجابا، بل تركت الأمر لبعض المحللين والأكاديميين، وهذا يعني صوابية الإعلان، الوحيد الذي أمتلك الجرأة كان جبهة النضال الشعبي الفلسطيني على لسان امينها العام د. مجدلاي الذي رحب به واعتبر أن هذا الإعلان خطوة حكيمة وشجاعة للحفاظ على استقرار النظام السياسي الفلسطيني، ويمثل ضمانا لانتقال السلطة بشكل سلمي وديمقراطي، وحماية للوطن والحفاظ عليه.

قائلا: «إن الرئيس محمود عباس أرسل رسالة سياسية واضحة وأنه يملك من الحكمة بما يساهم في استقرار المجتمع وضمن الدستور والشرعية».. لقد قرع جدران الخزان مجددا، فهل من يسمع وينجو؟!

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاي

هيئة التحرير: عايذة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حهد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة